

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٧٠

الاثنين، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	البنان	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بايرسكيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أذعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو السيد

عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (تكلم بالإنكليزية): في ١٧ شباط/فبراير، أحييت ليبيا

الذكرى السنوية الثانية عشرة لثورة ٢٠١١. وقد احتفل بها الليبيون من

خلال التأكيد على إصرارهم على تحقيق مستقبل أفضل. كما جددوا

مطالبتهم بالسلام والاستقرار المستدام والرخاء. إلا أن أمد العملية

السياسية طال أكثر من اللازم، ولم تعد هذه العملية تلبى تطلعات

الليبيين الساعين إلى انتخاب قاداتهم وإلى تنشيط مؤسساتهم السياسية.

باختصار، إن صبر الليبيين قد نفذ. وباتوا اليوم يشككون في إرادة

ورغبة الجهات الفاعلة السياسية خلال المرحلة الانتقالية الحالية في

إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع في ٢٠٢٣.

منذ إحاطتي الأخيرة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢

(انظر S/PV.9223)، واصلت مشاوراتي المكثفة مع الليبيين من

مختلف مناطق البلد ومع جميع أصحاب المصلحة من مختلف شرائح

المجتمع، وكذا مع الشركاء الإقليميين والدوليين حول السبل الكفيلة

بكسر الجمود السياسي الحالي. وشملت مشاوراتي في ليبيا جميع

الشخصيات السياسية والأمنية الرئيسية وممثلي المجتمع المدني، بمن

فيهم النساء والشباب، وممثلي المكونات الثقافية وزعماء القبائل، وكذلك

كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى

للدولة. كما اطلعتُ على العديد من المقترحات التي تلقيتها بشكل

شفوي أو مكتوب من الليبيين حول سبل معالجة الجمود السياسي.

وقبل سفري إلى نيويورك، تواصلت مع رئيس المجلس الرئاسي ورئيس

الوزراء الدببية ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة،

وكذلك المشير حفتر.

وسعيًا لتوسيع نطاق مشاوراتي، قمت، بعد زيارتي الأولى للمنطقة

في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، بجولة جديدة شملت عواصم

المنطقة والقارة الأوروبية حيث التقيت بالشركاء في كل من الجزائر

وتونس وبرازافيل والرباط وروما والقاهرة وباريس ولندن وبرلين وموسكو

وواشنطن العاصمة. كما تشاورت مع الممثل الدائم لجمهورية الصين

الشعبية. وقد عبرت للجميع عن بواعث قلقي بشأن العملية السياسية

في وضعها الحالي وشددت على ضرورة إنهاء الترتيبات الانتقالية

المتكررة، التي لا تخدم سوى مؤيدي الوضع الراهن. وحثتُ جميع

محاورتي على توحيد كلمتهم وأكدت لهم أن مصالحهم لن تتحقق إلا إذا

نعمت ليبيا بالسلام والاستقرار والازدهار. ويسعدني أن أنقل لكم أن

جميع الشركاء الإقليميين والدوليين اتفقوا على ضرورة إجراء انتخابات

شفافة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٣.

وفي ٨ شباط/فبراير، أقر مجلس النواب التعديل الثالث عشر

للإعلان الدستوري لعام ٢٠١١، ونُشر في الجريدة الرسمية. ولا يزال

هذا التعديل بانتظار مصادقة المجلس الأعلى للدولة عليه. وعلى الرغم

من المحاولات المتكررة من رئيسي ووفدي مجلس النواب والمجلس

الأعلى للدولة للاتفاق على أساس دستوري للانتخابات، فإن الخلافات

لا تزال قائمة. وأثار التعديل الثالث عشر للإعلان الدستوري الذي وُقِع

ونُشر في الجريدة الرسمية قبل بضعة أيام جدلاً في أوساط الطبقة

السياسية الليبية وبين المواطنين العاديين. أضف إلى ذلك أن التعديل

لا يعالج المسائل الخلافية الأساسية، من قبيل معايير الأهلية للترشح

لانتخابات الرئاسية ولا يتضمن خارطة طريق واضحة وجدولاً زمنياً

لإجراء انتخابات شاملة للجميع في عام ٢٠٢٣، بل إنه يزيد من

شخصيات سياسية وقبلية ودينية بارزة وممثلون من مختلف الأطياف السياسية في البلد. وأشيد بالمجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي على جهودهما. فالمصالحة هي عملية طويلة الأجل يجب أن تكون شاملة وتركز على الضحايا وتستند إلى الحقوق وترتكز على مبادئ العدالة الانتقالية. وأشجع المجلس الرئاسي، بدعم من الاتحاد الأفريقي، على تنفيذ الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية في ليبيا، وأكد استمرار دعم الأمم المتحدة للشركاء الليبيين والاتحاد الأفريقي.

وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ويسرني أن أبلغكم بأن وقف إطلاق النار لا يزال قائماً ولم تسجل أي انتهاكات منذ إحاطتي السابقة. بيد أن الحالة الأمنية لا تزال هشة. وفي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، ترأست اجتماعاً لمدة يومين مع اللجنة في سرت مع مراقبي وقف إطلاق النار الليبيين والتابعين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويسرني أن أبلغكم بأن اللجنة أيدت اختصاصات لجنيتها الفرعية التقنية المشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ستُكلف بتصنيف الجماعات المسلحة، عملاً بالبند الرابع من اتفاق وقف إطلاق النار. واتخذت أيضاً خطوات مشجعة لتهيئة الظروف لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمجرد أن تكون البيئة السياسية مواتية لذلك. وقررت اللجنة بدء حوار مع ممثلي الجماعات المسلحة لمناقشة سبل تأمين بيئة مواتية للانتخابات، ضمن مسائل أخرى. وتخطط بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالاشتراك مع اللجنة وبناء على طلبها، لتسهيل الحوار مع ممثلي الجماعات المسلحة في الأسابيع المقبلة.

وفي ٧ و ٨ شباط/فبراير، ترأست اجتماعاً لمدة يومين في القاهرة ضم اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ولجان الاتصال في ليبيا والسودان والنيجر. وبدعم من مستشاري بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وضع المشاركون وأقروا آلية متكاملة للتنسيق المشترك وتبادل المعلومات بين البلدان الثلاثة لتسهيل عملية انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب. وأعتزم القيام بزيارات إلى هذين البلدين الجارين وإلى تشاد، التي لم يتمكن ممثلوها من حضور الجلسة السابقة، لمناقشة وتشجيع

المسائل الخلافية مثل النص على توزيع مقاعد مجلس الشيوخ بين المناطق الانتخابية.

وتمر الطبقة السياسية الليبية بأزمة شرعية كبرى. وفي الواقع، يمكننا القول إن معظم المؤسسات فقدت شرعيتها منذ سنوات. ولذلك، يجب أن يكون حل أزمة الشرعية أولوية لجميع الجهات الفاعلة السياسية الراغبة في تغيير الوضع الراهن. وحتى الآن، لم يتمكن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من الاتفاق على أساس دستوري توافقي للانتخابات. وفي الوقت نفسه، يتطلب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية توافقا وطنيا أوسع نطاقا، ينطوي على قبول ومشاركة مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية والشخصيات السياسية والجهات الأمنية الفاعلة والقوى القبلية وأصحاب المصلحة الآخرين.

واستناداً إلى المادة ٦٤ من الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥، وبناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين أصحاب المصلحة الليبيين، قررت بالتالي إطلاق مبادرة تهدف إلى تمكين تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإجرائها في عام ٢٠٢٣. وفي هذا الصدد، أعتزم إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى لليبي. وستجمع الآلية المقترحة بين جميع أصحاب المصلحة الليبيين المعنيين، بمن فيهم ممثلو المؤسسات السياسية والشخصيات السياسية الرئيسية وزعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأمنية وممثلو النساء والشباب. وبالإضافة إلى تسهيل اعتماد إطار قانوني وخريطة طريق محددة زمنياً لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣، سيوفر الفريق التوجيهي المقترح أيضاً منبرا لتعزيز توافق الآراء بشأن المسائل ذات الصلة، مثل أمن الانتخابات واعتماد مدونة لقواعد السلوك لجميع المرشحين.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، سرني أن أشارك في الجلسة الختامية للاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي سيعقده الاتحاد الأفريقي والمجلس الرئاسي الليبي في طرابلس في وقت لاحق من هذا العام. وضم الاجتماع أكثر من ١٠٠ مشارك، بمن فيهم

وفي جميع مشاوراتي مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، لا تزال تلك المنظمات تطالب بدور أكبر في العمليات السياسية وعمليات المصالحة الجارية. إنها تطالب بسماع أصواتها وبالتمثيل الكامل في جميع المؤسسات. وأكرر التأكيد أنه يجب تمثيل المرأة تمثيلاً مجدياً في جميع العمليات السياسية وعمليات المصالحة، وهو ما ينطبق كذلك على المجتمع المدني والمكونات الثقافية وفئات ومجتمعات الشباب والأشخاص الضعفاء. وعلى صعيد أكثر إيجابية، قُدم رسمياً في ٦ شباط/فبراير مشروع قانون بشأن مكافحة العنف ضد المرأة إلى مجلس النواب. وأنهو بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الخبراء الليبيون الذين وضعوا مشروع القانون، وهو أمر ضروري لكفالة حق المرأة الأساسي في العيش متحررة من العنف.

في الختام، وبينما احتفل الليبيون للتو بالذكرى السنوية الثانية عشرة لثورة ١٧ فبراير، فإن ولايتنا تتمثل في دعمهم في تطلعاتهم لتحقيق أهدافهم من أجل بلد مستقر بقيادة سلطات تتفانى في تحقيق رفاهية الشعب. ويشكل إجراء انتخابات وطنية شفافة وشاملة للجميع حسبما هو مقرر في عام ٢٠٢٣ خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. وأكرر الطلب بأن يعرب المجلس عن تأييده للسبيل الذي اقترحه للمضي قدماً في تحقيق تطلعات الشعب الليبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته، وكذلك على مشاوراته المكثفة بشأن الحالة في ليبيا وعلى عرض خطته للعملية السياسية. وردا على ملاحظاته اليوم، أود أن أقول له إن المملكة المتحدة تؤيد إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى لليبيا. وأرحب بالتزامه بتنشيط العملية السياسية لإجراء انتخابات من أجل ليبيا وشعبها.

ومن أجل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، يجب على المسكين بمقاييد السلطة في ليبيا القبول بحلول توفيقية والاتفاق على شروط

سلطاتها على مواصلة دعم تنفيذ خطة العمل الخاصة لانسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب.

وفيما يتعلق بالمسار الاقتصادي، لا تزال إدارة موارد البلد مصدر قلق بالغ لجميع الليبيين. ولا بد من المعالجة الكاملة لاستخدام موارد ليبيا، ولا سيما تحديد أولويات النفقات، واستمرار الافتقار إلى الخدمات الأساسية، وغياب المساءلة، والمطالب بالتوزيع العادل للموارد. وأكرر أهمية وإلحاح إنشاء آلية بقيادة ليبية تجمع بين الأطراف المعنية من جميع أنحاء البلد للاتفاق بشأن أولويات الإنفاق وضمان إدارة عائدات النفط والغاز على نحو يتسم بالشفافية والإنصاف وبما يتماشى مع القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢). كما أن إعادة توحيد وإصلاح البنك المركزي أمران أساسيان للحفاظ على المساءلة وتعزيز الرفاه الاقتصادي للبلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصل الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية التابع للجنة برلين للمتابعة الدولية المعنية بليبيا العمل مع المؤسسات الليبية لدفع المناقشات بشأن الاتفاق على آلية مؤقتة للإنفاق والإشراف. ومن أجل تحقيق تقدم مستدام، يجب أن يظل النهوض بالمسار الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من الحوار السياسي مع أصحاب المصلحة الليبيين والشعب الليبي.

ومن المؤسف أن الحيز المدني المحدود بالفعل في ليبيا لا يزال يخضع لمزيد من القيود، مما يؤدي إلى إسكات أصوات جماعات المجتمع المدني والناشطين. لقد شعرت بالقلق إزاء موجة الاعتقالات للمدافعات عن حقوق الإنسان المتهمات بالإساءة إلى التقاليد الليبية، في أعقاب تفعيل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في ١٧ شباط/فبراير. ويصادف شهر شباط/فبراير أيضاً مرور أكثر من عام على اعتقال أربعة من ناشطي المجتمع المدني واحتجازهم بشكل تعسفي بذريعة حماية الثقافة والقيم الليبية، فيما كانوا يمارسون وبشكل سلمي حقهم الأساسي في حرية التعبير. وفي أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، حُكم على الرجال الأربعة بالسجن ثلاث سنوات. وأكرر دعوتي للسلطات الليبية إلى وضع حد لحملتها القمعية ضد المجتمع المدني وحماية الحيز المدني وتعزيزه والتوقف عن التدخل في عمل منظمات المجتمع المدني.

ليبيا في جلسة اليوم. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها سويسرا الكلمة بشأن هذا الموضوع، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمم المتحدة لدعم استئناف الحوار بين الليبيين.

إن سويسرا ملتزمة بالسلام والاستقرار في ليبيا، سواء في مجلس الأمن أو بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين. ولهذا السبب، دعمنا الممثل الخاص في كانون الأول/ديسمبر في إجراء حوار رقمي بشأن حقوق الإنسان ضم أكثر من ٣٠٠ مشارك من جميع أنحاء ليبيا. كما استضفنا عدة اجتماعات للأمم المتحدة بشأن ليبيا في الماضي وما زلنا على استعداد للعمل بوصفنا دولة مضيئة. أود الآن أن أوضح ثلاث نقاط بشأن الوضع الحالي في ليبيا.

أولاً، بعد مرور أكثر من عام على تأجيل الانتخابات، من الضروري استعادة شرعية المؤسسات الليبية. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بعرض الممثل الخاص لآلية بديلة لقيادة البلد إلى انتخابات حرة ونزيهة. وتدعو جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى المشاركة البناءة في تنفيذ تلك الخطة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن اتباع نهج دولي متسق، بما في ذلك إعادة إطلاق عملية برلين، أمر أساسي. ونود أيضاً أن نشير إلى أن مجلس الأمن أقر دور عملية برلين في اتخاذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، الذي يؤيد فيه استنتاجات مؤتمر برلين لعام ٢٠٢٠.

ثانياً، يجب بذل كل جهد ممكن لتهيئة بيئة مواتية لكفالة أن يتمكن أفراد المجتمع الليبي بكل تنوعهم من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية بشكل كامل في الانتخابات المقبلة. وستكون زيادة عدد المرشحات للمناصب السياسية عاملاً مهماً في تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء أعمال العنف المرتكبة ضد النساء المشاركات في الحياة العامة والعمليات السياسية. ومن الضروري أن تتمكن المرشحات للمناصب السياسية، وكذلك الممثلات المنتخبات، من الإسهام في العمليات السياسية على جميع المستويات دون تهديدات أو أعمال انتقامية.

الانتخابات. ويجب أيضاً إقناع المخربين المحتملين بالدخول في اتفاق من أجل كفالة احترام نتائج الانتخابات. وتشكر المملكة المتحدة مصر على جهودها لدعم المناقشات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وقد حان الوقت الآن للبناء على تلك الجهود وتوسيع نطاق المفاوضات السياسية بغية إحراز تقدم مستدام نحو الانتخابات. ولن تعني الانتخابات نهاية العملية السياسية. إذ يجب أيضاً إرساء الأساس لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لدستور تيسره الحكومة المنتخبة واستمرار دورات الانتخابات التي تحترم فترات الولاية مستقبلاً.

ويجب أيضاً دعم التطورات السياسية بمسارات أمنية واقتصادية فعالة. وهناك حاجة إلى عمليات اقتصادية شفافة وخاضعة للمساءلة ومؤسسات عامة تخدم جميع أفراد الشعب الليبي من خلال التوزيع العادل للموارد وتوفير الخدمات العامة والاستثمار فيها. وأدعو جميع الأطراف الليبية إلى تفعيل عناصر الحكم الرشيد تلك. وستواصل المملكة المتحدة، بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، دعم الجهود الرامية إلى عمل الجيشين الليبيين بصورة مشتركة وتوحيدهما في نهاية المطاف في جيش رسمي واحد، يكون خاضعاً للمساءلة أمام حكومة منتخبة وقادراً على التصدي بشكل شامل للتحديات الأمنية في ليبيا. ويجب أن تشهد ليبيا أيضاً التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة في أقرب وقت ممكن.

إن هذه لحظة فارقة بالنسبة لليبيا. ولدينا فرصة واضحة لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل والارتقاء إلى مستوى توقعات البلد. وأحث جميع الليبيين، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الأمن، على اغتنام الفرصة. فالحوار الشامل للجميع والتماس حلول توفيقية يتيحان للجهات الفاعلة الليبية فرصة لتحقيق الأمن والازدهار اللذين يستحقهما الشعب الليبي.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثل الدائم

الانتخابات في عام ٢٠٢٣، التي ترحب بها اليابان. وتكتسي هذه المسألة أهمية ملحة. فمرور مزيد من الوقت بدون إحراز تقدم سيزيد خطر تزعزع الاستقرار. وينبغي ألا يسمح المجلس للأطراف السياسية الفاعلة بإضاعة الوقت لتحقيق مصالحها الخاصة.

وتضم اليابان صوتها إلى البيان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ٥ كانون الثاني/يناير، الذي يشجع القادة السياسيين الليبيين على الإسراع بالتوصل إلى اتفاق بشأن كامل الترتيبات النهائية والمحددة زمنياً لإجراء الانتخابات في ليبيا في عام ٢٠٢٣. ومن الأهمية بمكان أن يتحد الشعب الليبي تحت قيادة حكومة يمكنه الوثوق بها واستعادة تولي زمام مستقبله.

ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة على الصعيد الأمني، بما في ذلك استئناف أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥. ويحدونا أمل قوي في أن يؤدي ذلك إلى تعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، لا سيما العمل المشترك بين الفريق الدولي لرصد وقف إطلاق النار والمراقبين الليبيين الذي بدأ في ١٥ كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، تشجع اليابان الليبيين والمجتمع الدولي على مواصلة العمل معا لتعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وتشمل المجالات التي تتطلب اهتماما مستمرا انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن.

وتكتسي الجهود المستمرة لتوحيد مؤسسات الحوكمة الرئيسية في ليبيا، بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي، أهمية حاسمة أيضا. وتعرب اليابان عن تقديرها البالغ ودعمها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لما تضطلع به من دور في دفع هذه الجهود قدما. وتشكّل هذه العملية خطوة أساسية لكفالة التوزيع العادل للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية في ليبيا. وينبغي أن تكون هذه الموارد ثروة الشعب الليبي بأكمله وأن تسهم في الميزانية الوطنية للبلد بطريقة تتسم بالشفافية.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان الراسخ ببذل جهود متواصلة لجمع جميع الليبيين معا سعيا لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

ثالثا، تود سويسرا أن تعرب عن قلقها إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني، بما في ذلك القيود البيروقراطية. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بالاعتقالات التي جرت مؤخرا بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الجديد. وتحدث هذه التطورات الجديدة على خلفية تقلص حيز المجتمع المدني، وتحديدًا نتيجة لزيادة المراقبة من جانب الأجهزة الأمنية. كما نرحب بالجهود المبذولة لإعادة توحيد مفوضية المجتمع المدني، وهو شرط أساسي لإيجاد حيز آمن وديمقراطي وغير مقيد للمجتمع المدني الليبي والمنظمات الدولية العاملة في ليبيا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، جدد مجلس الأمن بالإجماع ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (انظر S/PV.9173). وسيتعين علينا أن نبدي نفس وحدة الصف في دعم تنفيذ المقترحات الجديدة للممثل الخاص فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في ليبيا. فلنحافظ على هذه الوحدة والاتساق من أجل كفالة توفير الدعم الذي تمس حاجة الشعب الليبي إليه في طريقه نحو السلام والديمقراطية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته.

تدعم اليابان بشكل كامل الجهود الدؤوبة التي تبذلها كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص باتيلي للتواصل مع مجموعة متنوعة من المحاورين الليبيين من جميع المناطق وشرائح المجتمع، بما في ذلك القطاعات السياسية والعسكرية والاقتصادية فضلا عن المجتمع المدني، لا سيما مجموعات النساء والشباب. ونعرب أيضا عن دعمنا الصادق لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى الجمع بين جميع الشركاء، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية، وجميع المعنيين في المجتمع الدولي.

وسعيا للتغلب على الجمود السياسي الذي طال أمده في ليبيا، من الأهمية بمكان أن يتحد مجلس الأمن في دعوة جميع الأطراف الليبية إلى الانضمام إلى الجهود التي يبذلها السيد باتيلي - وقبل كل شيء، مبادرته الجديدة لإنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى لتيسير

تجاوز الجمود السياسي بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب. ونتوقع أن تراعي الصيغ الجديدة المقترحة لمعالجة الأزمة في ليبيا المصالح المشروعة لجميع الأطراف الليبية ذات الصلة.

وأود أن استرعي انتباه مجلس الأمن إلى أحد الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء الذي يساعد المجلس في تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا. فقد ذكر الفريق في تقريره الأخير أن

”حظر توريد الأسلحة لا يزال منعدم الفعالية تماما. وأن الدول الأعضاء تتحكم في التدفقات اللوجستية وسلاسل الإمداد إلى أطراف النزاع التي تدعمها وتواصل انتهاك حظر توريد الأسلحة دون عقاب...“

وقد أكدت البرازيل مرارا وتكرارا ضرورة احترام حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا وإنفاذه بطريقة شفافة وغير تمييزية. ونكرر دعوتنا الدول الأعضاء إلى احترام التزامها بمنع توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى ليبيا أو بيعها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي نهاية المطاف، تزيد الانتهاكات المتكررة لحظر توريد الأسلحة جرأة الخصوم السياسيين داخل ليبيا.

ويزيد انعدام الوضوح الذي يحيط بالهيكل التنظيمي لجهاز الأمن الرسمي في ليبيا صعوبات إنفاذ حظر توريد الأسلحة. ونحث السلطات الليبية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتزويد لجنة الجزاءات بمعلومات مستكملة ومفصلة عن تنظيم مؤسساتها الأمنية.

ومن الأهمية بمكان أن نعرف انتماءات الفروع المسلحة الخاضعة لسلطة الحكومة لكفالة إنشاء آليات مناسبة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. فلا بد من مساءلة الجهات الفاعلة الخاصة والعامة المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

وأخيرا، تؤكد البرازيل من جديد ضرورة الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، فضلا عن وضع استراتيجيات لنزع سلاح الميليشيات المسلحة المحلية وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع الليبي. ونشيد بالعمل الذي تضطلع به اللجنة العسكرية

وأنتطلع، بصفتي عضوا في المجلس ورئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، إلى التعاون مع جميع الشركاء.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته وأرحب بالوفد الليبي في جلسة اليوم.

ونعرب عن تقديرنا للمعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن تواصله مع الدول الأعضاء مؤخرا في إطار المشاورات التي أجراها بشأن الملف الليبي. ونسلم بأهمية إسهامات الجهات الفاعلة الإقليمية. ومع ذلك، نذكر بأن مجلس الأمن يظل المحفل المناسب لمناقشة التعديلات التي تدخل على ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إذا لزم الأمر، وتقديم التوجيهات للممثل الخاص بشأن تنفيذها. وكما هو مبين في قرار مجلس الأمن ٢٥٤٢ (٢٠٢٠)، لا تزال تلك الولاية، فيما يتعلق بالمسار السياسي، تتمثل في بذل المساعي الحميدة والتوسط بين الأطراف الليبية. وينبغي لذلك أن يكفل عملية انتقالية يقودها الليبيون ويتولون زمامها.

ولذلك فإن البرازيل على ثقة من أن مقترح الممثل الخاص بوضع خريطة طريق نحو إجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣ هو أساسا نتيجة لعمله مع الأطراف الليبية. ونظرا لخطورة تشرذم الهياكل الحكومية، فضلا عن التحديات المتزايدة التي تواجه سلطات مختلف الجهات الفاعلة السياسية الليبية بعد انتهاء الفترة الانتقالية في عام ٢٠٢٢، نأمل أن تمهد خريطة الطريق التي اقترحها الممثل الخاص الطريق أمام الشعب الليبي للاتفاق على السبيل للمضي قدما في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تسهم خريطة الطريق في تهيئة بيئة يمكن فيها للأطراف الفاعلة الليبية، مندون تدخل أجنبي، أن تحي خلافاتها جانبا وتمضي نحو إجراء انتخابات، بغية توحيد الحكومة واستعادة شرعية المؤسسات الليبية.

ونشيد بالفكرة التي طرحها الممثل الخاص بتعزيز حوار جديد بين الأطراف الليبية يشمل جميع الجهات الليبية صاحبة المصلحة، بهدف

هامة لاستنكار ما مر به هذا البلد العربي الشقيق من آلام وعثرات، والاستفادة من العبر والتجارب لطي صفحة الماضي وإعلاء المصلحة الوطنية فوق أية اعتبارات.

لقد كانت ليبيا قاب قوسين أو أدنى من إجراء الانتخابات، ولكن لأسباب لا تخفى عليكم تم تأجيل موعدها، فدخلت الأطراف المعنية في مشاورات متتابعة للتوصل إلى توافق بشأن القاعدة الدستورية والتي بدأت الصولات والجولات بشأنها تطول وتتكرر وتأخذ منحى لا يخدم المصلحة العليا للشعب الليبي. ولهذا، لا نرى سبيلا للخروج من هذا المأزق السياسي، غير التكاتف معاً ودعم مساعي السيد باتيلي في تمكين الليبيين للتوصل إلى تسوية سياسية يتولون زمامها، وبما يفرض لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة هذا العام، ترضى بها جميع الأطراف الليبية، وتقود إلى تشكيل حكومة موحدة.

ولا يفوتنا هنا التثاء على الدور الهام الذي تقوم به دول الجوار، وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية، لتقريب وجهات النظر بدعم من بعثة الأمم المتحدة. ونشدد في هذا السياق على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة الليبية مشاركة كاملة وهادفة ومتساوية في العمليات السياسية، بما في ذلك خلال العمليات الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات وما بعدها. ويجب كذلك ضمان حماية النساء والفتيات، خاصة من العنف الإلكتروني. ونؤكد أيضاً على أهمية إشراك الشباب في العمليات السياسية، نظراً لدورهم المحوري في إحلال السلام واستدامته. وعليه، نرحب بشمولية الآلية التي اقترحتها الممثل الخاص بما يعزز مشاركة المرأة والشباب.

وبالتزامن مع الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تنهي المراحل الانتقالية، لا بد من الاستمرار في الدفع في مسار المصالحة الوطنية، بحيث تكون شاملة وعادلة لضمان استدامة السلام والاستقرار في ليبيا.

وعليه تؤكد دولة الإمارات على دعمها لجهود المجلس الرئاسي الليبي والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، التي تمثلت في انعقاد الملئقى التحضيري لمؤتمر المصالحة، ونتطلع إلى الخطوات المقبلة لتنفيذ استراتيجية المصالحة الوطنية في ليبيا بمشاركة جميع الأطراف.

المشتركة ٥+٥ في ذلك الصدد، ويحدونا الأمل أن تُنفذ الاتفاقات العديدة التي أعلن عنها مؤخراً.

وفي الختام، تذكّر البرازيل بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، بناء على طلب من ليبيا، في دعوة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، لا سيما البلدان المجاورة، للاجتماع والمساعدة في تعزيز اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومتسق في ليبيا لإصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات على نطاق أوسع. وقد أقر مجلس الأمن، في العام الماضي، صراحة بالدور الخاص الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في هذه الحالة عندما اعتمد القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢)، الذي يشكّل أساس الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويمكن للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة بمقدورها دعم الحوار السياسي في حالات ما بعد النزاع، أن توجه نحو ليبيا دعم البلدان الأخرى، التي ما مصلحة لديها في الشؤون الليبية سوى بناء السلام والحفاظ عليه، مع الاحترام الكامل للسيادة الليبية وأولويات بناء السلام.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): بداية، نشكر الممثل الخاص السيد عبد الله باتيلي على إحاطته الوافية. وأرحب بالسفير طاهر السني في جلسة اليوم.

كما نود أن نؤكد على دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للمقترح الذي طرحه الممثل الخاص بشأن الفريق التوجيهي الرفيع المستوى لليبييا، الذي نطمح بأن يحقق الغايات المرجوة والتوافق الذي ينشده الليبيون. ويتطلب إنجاح هذه الخطوات وعكسها على أرض الواقع دعماً جماعياً من قبل المجتمع الدولي بعيداً عن التجاذبات الجيوسياسية، ويقتضي كذلك تعاوناً ليبيا غير محدود. ونؤكد هنا على أهمية التشاور والتنسيق مع الليبيين بشأن المقترح.

مرت إثني عشر عاماً على ذكرى السابع عشر من شباط/فبراير، والتي شكلت فرصة للتحويل والانتقال لمرحلة جديدة من تاريخ ليبيا. ولكن للأسف، قابلها انقسامات وتحالفات معقدة وخصام أهلي حاد ألقى بظلاله على الشعب الليبي. وعليه، تعد هذه الذكرى فرصة

جماعات إرهابية، مثل داعش، الأوضاع الراهنة كمصدر دخل لها وذلك من خلال تهريب النفط.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على تضامنها مع الشعب الليبي ودعمه في مساعيه للعيش في بلد آمن ومزدهر وذاخر بالفرص ولبناء مستقبل يعمه السلم والرخاء.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته وجهود الوساطة التي بذلها، ولا سيما نهجه الشامل تجاه تحقيق السلام الدائم في ليبيا. لقد شجعنا الرؤية التي أعرب عنها اليوم، ونرحب بها ونعتقد أن العملية السياسية المستدامة التي يتولى زمامها الليبيون، تحت رعاية الأمم المتحدة، هي السبيل الصحيح للشعب الليبي والبلد والمنطقة بأسرها. وتلك المبادرة فرصة حسنة التوقيت طال انتظارها لمساعدة البلد على كسر الجمود الحالي، والتخلي عن التنافس اليائس على السلطة ووضع حد للألعاب السياسية ذات المحصلة الصفرية. إن الوضع الراهن، أو الجمود السياسي الذي طال أمده، ليس خياراً ولا يمكن أن يستمر.

إن الليبيون يريدون التغيير، والتغيير يبدأ بالانتخابات، من خلال التعبير عن الإرادة الحرة لإنهاء أزمة استمرت عقداً من الزمن وإعادة الشرعية إلى المؤسسات الليبية. من واجبنا دعم الليبيين في تطلعاتهم وتوقعاتهم لمستقبل يسوده الأمن، مع تحقيق المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والازدهار والديمقراطية. لذلك من الضروري أن يظهر مجلس الأمن والمجتمع الدولي الوحدة وأن يتحدثوا إلى الشعب الليبي وجميع الجهات المعنية هناك بصوت واحد.

وعلى الجبهة الأمنية، نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة قريباً من النشر الكامل للفريق العملياتي لرصد وقف إطلاق النار في سرت لدعم تحسين الآفاق الأمنية. ونرحب بالاجتماع الأخير للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ولجان الاتصال من البلدان المجاورة بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام.

وبينما نكرر التأكيد على دعمنا الكامل لتنفيذ وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، نرى أن

إن تماسك واحترام اتفاقية وقف إطلاق النار يعد ركيزة أساسية أخرى للحفاظ على الاستقرار في أرجاء ليبيا. ومن المشجع استمرار اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، بحضور ممثلين عن دول الجوار ومراقبي وقف إطلاق النار المحليين والدوليين وبرعاية بعثة الأمم المتحدة. ويجب أن يواكب ذلك استكمال كافة بنود وقف إطلاق النار، وتنفيذ خطوات جادة على الأرض لتوحيد المؤسسات العسكرية الليبية. وعليه، نؤيد الجهود المبذولة لخلق قوة عسكرية مشتركة تكون بمثابة النواة لتحقيق هذه الوحدة. كما تعيد دولة الإمارات مطالبها بسحب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة بشكل متزامن ومرحلي وتدرجي ومتوازن، وبما يخدم السلام والاستقرار في ليبيا. ونرحب باعتماد آلية التنسيق المشترك بشأن جمع وتبادل البيانات المتعلقة بهذا الشأن.

ولضمان بسط الأمن في ليبيا، يجب أن تبقى مساعي مكافحة الإرهاب والحفاظ على المكتسبات التي حُققت في دحر التطرف أولوية، وألا تصبح التدابير والأدوات التي اعتمدها هذا المجلس عائقاً أمام الجهود الوطنية التي تبذلها القوات الليبية للتصدي للتهديدات الأمنية وخاصة في الجنوب الليبي.

وننوه بأن إحلال الاستقرار في ليبيا سيساهم في دعم أمن واستقرار دول المنطقة وخاصة دول الجوار، وعليه ندعم المساعي الإقليمية لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية بما يراعي المشاغل الليبية والإفريقية حولها. ونشدد على أهمية أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لبلدان المنشأ وكذلك دول العبور لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجهها ليبيا، وما تبذله الجهات المختصة من مساعي مشكورة لمواكبتها ومعالجتها، لاتزال هناك العديد من الخطوات التي يجب اتخاذها لتحسين برنامج الإفصاح والشفافية والحكومة، خاصة فيما يتصل بالمصروفات، وذلك بهدف التوزيع العادل للموارد، والحفاظ على المؤسسات الحيوية وثروات الشعب الليبي وضمان صونها للأجيال القادمة، لا سيما في سياق ما أشار إليه تقرير الأمين العام (S/2023/76) حول استغلال

نتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته، ونرحب بمشاركة السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد باتيلي، على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل دائم للأزمة السياسية والأمنية في ليبيا.

سيركز بيان المجموعة على المجالات التالية: عملية المصالحة، والعملية السياسية، ودور القوات الأجنبية والمقاتلين وأصحاب المصالح، وحظر الأسلحة، والحالة الإنسانية. ترحب المجموعة بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمد في ١ شباط/فبراير، حول الوضع في ليبيا، والذي أظهر الاتحاد الأفريقي من خلاله مرة أخرى التزامه تجاه ليبيا مستقرة ومزدهرة، لا سيما فيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية بالتنسيق مع المجلس الرئاسي.

(تكلم بالإنكليزية)

تود المجموعة أن تؤكد من جديد موقفها القائل بأن عملية السلام في ليبيا يجب أن يقودها الليبيون ويملكون زمامها، وأن تسترشد بحوار شامل للجميع يفضي إلى المصالحة الوطنية. ونحث مختلف شرائح المجتمع الليبي على المشاركة في المحادثات بحسن نية، وتنطلق إلى وضع دستور البلد والإطار الانتخابي اللازمين لإجراء انتخابات على وجه السرعة حتى يتمكن الشعب الليبي من اختيار قادته بحرية. وفي هذا الصدد، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام باتيلي على التماسه آراء الليبيين من جميع شرائح المجتمع والأطراف الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين من أجل إيجاد مخرج ممكن من المأزق، بما في ذلك النظر في بدائل مبتكرة ممكنة من أجل المضي قدما مع الحفاظ على روح العملية.

وإن تشيد المجموعة بجهود الممثل الخاص باتيلي، فإنها تود توجيه الانتباه إلى حقيقة أنه لا يمكن أن ينجح إن لم تضع الجهات الفاعلة السياسية الليبية مصالح الليبيين فوق كل الاعتبارات الأخرى. إن الشعب الليبي يستحق ما هو أفضل، ويدعو إلى إجراء انتخابات كسبيل للخروج من المأزق. ومع ذلك، فإننا ندرك حقيقة أن الانتخابات

الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة لا يزال حاسم الأهمية لتحقيق السلام والأمن في ليبيا.

ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في ليبيا واستمرار تقليص الحيز المدني. ونأسف أسفا عميقا لعدم تمكن بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا من الوصول الكامل لجميع مناطق البلد، خلال زيارتها الأخيرة. ونكرر الدعوة التي وجهتها للسلطات الليبية من أجل اتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق العدالة وإنصاف العدد الهائل من الضحايا الذين يعانون من انتهاكات طويلة الأمد لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ولا يزال التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة أمرا حاسما لمستقبل البلد. فكل خطوة إلى الوراء أو دليل على عدم الرغبة في تحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب هي خطوة إلى الوراء في عملية المصالحة الوطنية ونذير بتحديات خطيرة في المستقبل.

إن ليبيا الجديدة بحاجة إلى مساهمة الجميع، بما في ذلك النساء والشباب.

إن الليبيون يمتلكون ثروة وطنية هائلة. وإذا أُديرَت بشكل صحيح ومسؤول، يمكنهم وضع البلد على طريق التنمية والرفاهية بشكل سريع. لذلك فإن الأمر متروك لليبيين لجعلها نعمة لا نقمة. إن إدارة ثروة البلد بصورة عادلة وشفافة هي بحق مصدر قلق رئيسي للشعب، فمن الضروري أن يستفيد الجميع منها على قدم المساواة.

وتؤيد ألبانيا الجهود الجارية الرامية إلى ضمان الشفافية المالية وإدارة موارد البلد بطريقة منصفة. ومن الأهمية بمكان التغلب على المسائل الحرجة الراهنة المتعلقة بتوزيع الموارد النفطية في البلد.

وفي الختام، أود التأكيد مجددا على دعم ألبانيا الكامل لاقتراح الممثل الخاص للأمين العام والتزامنا الكامل بدعم هذا الزخم المتجدد لليبيا في المستقبل ولشعبها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

الصدد. إن ليبيا بلد أفريقي وشعوب القارة هم الأكثر تضررا من عدم الاستقرار فيها. ولذلك، فإن مشاركة الاتحاد الأفريقي بصورة كاملة في جميع مراحل حل الأزمة الليبية أمر مشروع. ويوصفنا الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، نكرر دعوتنا إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي ذلك الصدد، نحث الاتحاد الأفريقي على المشاركة ونشجع مشاركته النشطة في جميع جوانب العملية في ليبيا، وخاصة فيما يتعلق بالمصالحة والعمليات الانتخابية والسياسية. وفي هذا السياق، تشيد الدول الأفريقية الثلاث بجهود الدعم والتيسير التي يبذلها جيران ليبيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، فضلا عن لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا، بهدف الحفاظ على عملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها.

ويشجعنا الاجتماع الأخير للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ولجان الاتصال التابعة للآلية المتكاملة للتسوية المشتركة وتبادل البيانات لتسهيل الانسحاب الكامل للمرتزقة والقوات الأجنبية، فضلا عن المقاتلين الأجانب، من ليبيا. إن وجود تلك القوات الأجنبية على الأراضي الليبية يقوض سلامة أراضي ليبيا وامتلاكها لزام عملية السلام. ورحيلها ضروري لتهيئة بيئة مؤاتية تقضي إلى النهوض بالعملية السياسية الجارية وتؤدي إلى إجراء الانتخابات خلال هذا العام.

ونود أن نشير إلى الأثر المحفز للنزاع الليبي على منطقة الساحل وعواقبه على الوضع الأمني في المنطقة الأوسع نطاقا، والتي تشهد تدهورا مستمرا مع انتشار الإرهاب في بلدان غرب أفريقيا وخارجها. ويجب أن نتذكر أن عملية السلام في ليبيا ترتبط ارتباطا وثيقا باستقرار المنطقة. ولذلك، فإن المشاورات مع الدول المجاورة ودول المنطقة تتسم بأهمية حاسمة. وينبغي لنا أيضا تقديم الدعم الدولي للتعاون عبر الحدود في مكافحة الاتجار بالأسلحة وتهريبها والاتجار بالأشخاص، ضمن مسائل أخرى. ونحث كذلك على ألا تركز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على ليبيا فحسب، بل أن يُصطلح بها أيضا من خلال نهج تعاوني مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية.

ويجب أن يراعي التعاون عبر الحدود أيضا البيئة التمكينية التي يتيحها النزاع لنمو الإرهاب. وثمة حاجة إلى اتخاذ موقف شامل إزاء

ليست وسيلة لتحقيق غاية، ولكنها يمكن أن تكون حافزا نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين في ليبيا.

ونحن نؤيد أي حل بديل يقترحه الممثل الخاص للأمين العام بمشاركة أكبر من الاتحاد الأفريقي والمجلس الرئاسي لإخراج البلد من المأزق السياسي وتنظيم الانتخابات خلال عام ٢٠٢٣، على نحو ما يتوق إليه الشعب الليبي.

وفي هذا الصدد، نتعهد بدعم خطة الممثل الخاص باتلي لإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالانتخابات يهدف إلى الجمع بين جميع الجهات المعنية الليبية وتمكينها من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل نهاية عام ٢٠٢٣.

ونشير على وجه الخصوص إلى أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالانتخابات سيسعى إلى معالجة بعض الثغرات التي ظلت قائمة في الماضي من خلال: أولا، وضع اللمسات الأخيرة على الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات، مع مراعاة العمل الذي قام به بالفعل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من خلال بناء الثقة بين الجهات المعنية؛ ثانيا، وضع خريطة طريق بخطوات واضحة نحو الانتخابات؛ ثالثا، الاتفاق على معايير لضمان أمن العملية الانتخابية؛ رابعا وأخيرا، تشجيع اعتماد مدونة لقواعد السلوك لجميع الأطراف الفاعلة في العملية السياسية، من بين أمور أخرى.

كما تود المجموعة الدعوة لأن تراعي المصالح الأجنبية في ليبيا مصالح الليبيين أولا من خلال وقف دعمها لمختلف الفصائل في هذا النزاع، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الوضع. ويقول الشعب الليبي "طفح الكيل" وعلينا أن نمنح السلام فرصة. ويجب أن يكون هذا النداء المدوي مسألة ملحة للغاية.

ونود أن نشير إلى بيان الأمين العام في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير في أديس أبابا، الذي أعلن فيه أولويته لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: "لا بديل عن الانتخابات. فهي لا تزال المسار الوحيد الموثوق لحكم موحد يحظى بالشرعية". ونود أن نتعهد بتقديم دعمنا لرؤية الأمين العام في ذلك

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمن العام، السيد باتيلي، على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم لليبيا، السفير السني، في جلسة اليوم.

ويؤسفنا أنه قد مر أكثر من عام على تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا. ونرحب باستئناف المحادثات بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في ٥ كانون الثاني/يناير. وننوه بالتقارب الذي تحقق بفضل جهود السيد باتيلي منذ تعيينه - ولا سيما مشاركته مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني والنساء والشباب في ليبيا.

تدفع عمليات التشاور هذه العملية السياسية إلى الأمام وتسمح بفهم أفضل لتطلعات الشعب الليبي إلى السلام والاستقرار في بلده. ومن أولويات الأطراف أن تتفق، بأسرع ما يمكن، على الأساس الدستوري لإجراء انتخابات وطنية شفافة وشاملة للجميع تلي رغبة الشعب الليبي في العودة إلى الديمقراطية وتضع الأسس اللازمة لتنمية البلد وإعادة إعمارها.

وفيما يتعلق بالأمن، تدعم إكوادور اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في عملها بشأن الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وكذلك في تنفيذ خطة عمل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. إن التخلص من الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا أمر بالغ الأهمية. إن موافقة اللجنة العسكرية مؤخرا على آلية متكاملة للتنسيق وتبادل البيانات وإنشائها ولجان الاتصال في ليبيا والسودان والنيجر لتيسير الانسحاب الكامل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلد أمر يستحق الثناء. يشكل هذا الإنجاز، وهو الانسحاب الكامل للمرتزقة، خطوة مهمة نحو تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، فضلا عن المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية وإجراء الانتخابات هذا العام.

وتدين إكوادور تدهور الحيز المدني في ليبيا. ومن دواعي القلق التقارير التي تفيد بحدوث تجاوزات ضد المجتمع المدني، بما في ذلك الاعتقال التعسفي للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب

إصلاح قطاع الأمن وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا من خلال اتباع نهج إقليمي، وكذلك بتقديم الدعم إلى بلدان المنطقة في مجال بناء القدرات ومكافحة الإرهاب. ونلاحظ الوضع الأمني المستقر نسبيا في ليبيا ودعو جميع الأطراف إلى مواصلة ضبط النفس من خلال الامتثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠ من أجل الحفاظ على السلام والأمن النسبيين الحاليين.

(تكلم بالفرنسية)

يساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة والتي تهدد بتبديد التقدم الكبير المحرز حتى الآن في العملية الانتقالية في ليبيا. وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى احترام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١.

كما أن الوضع الإنساني في ليبيا يشكل مصدر قلق بالغ للأعضاء الأفارقة. ونرى أن حالة المشردين داخليا وملتسمي اللجوء والمهاجرين واللاجئين كارثية. وتدعو غابون وغانا وموزمبيق بشكل عاجل إلى معاملة جميع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بكرامة في جميع أنحاء البلد، وخاصة على طول الساحل الليبي. كما ندعو إلى إجراء تحقيقات وافية في سوء معاملة المهاجرين واللاجئين وإلى تحديد المسؤولين عن تلك المعاملة اللاإنسانية ومحاكمتهم وإدانتهم. ويجب على السلطات الليبية والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية السكان المحتاجين، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا يسعنا أن نختم بياننا من دون إعادة التأكيد على أن جميع التدابير المتعلقة بالأصول الليبية المجردة يجب اتخاذها بالتشاور مع السلطات الليبية من أجل ضمان المحافظة على تلك الأصول إلى حين إعادتها إلى الشعب الليبي. ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها ووحدتها الوطنية، وفقا للقرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢). وتلك هي الشروط الأساسية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والتي من شأنها تحقيق النظام والسلام والاستقرار في ليبيا.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم لليبيا، السفير السني، في جلسة اليوم.

وفيما يتعلق بالإحاطة التي قدمها السيد باتيلي والتطورات الأخيرة في ليبيا، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن نندعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في العملية السياسية في ليبيا. لقد تسارع مؤخراً زخم الحوار والمشاورات بين مختلف الأطراف في البلد. وعقد مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة جولات متعددة من الحوار، في حين اضطلعت مصر ودول أخرى في المنطقة بدور نشط في الوساطة. ولكن في الوقت نفسه، لم تتوصل الأطراف في ليبيا بعد إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية مثل الأساس الدستوري للانتخابات، ولا تزال حالة الجمود السياسي مستمرة. ويجب على جميع الأطراف في ليبيا أن تعمل حقا إنطلاقاً من مصالح البلد وشعبه وأن تعمل على رأب الانقسام السياسي الحالي بأسرع ما يمكن من أجل تهيئة بيئة سياسية مواتية تقضي إلى إعادة إعمار الدولة الليبية وتميئتها. والأولوية القصوى الآن هي تكثيف المشاورات على أساس نتائج الحوار السابقة والتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن نقاط الاختلاف العالقة حتى يمكن إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن.

ثانياً، يجب أن نندعم المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي. وتثني الصين عليه لتواصله المكثف والمتعمق مع جميع الأطراف في ليبيا بعد توليه منصبه. وقد شدد الأمين العام غوتيريش، أثناء حضوره اجتماعاً للاتحاد الأفريقي قبل بضعة أيام، على أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بتعزيز الحلول التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الممثل الخاص باتيلي في الوفاء بذلك الالتزام وتوسيع نطاق جهود الوساطة التي يبذلها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم العملية السياسية في ليبيا، وأن يعزز التسوية السياسية في ليبيا، وأن يحمي سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية بجدية. ويجب أن تؤخذ شواغل جميع الأطراف في ليبيا في الاعتبار ويجب تجنب أي حلول مفروضة من الخارج يمكن أن تعقد الحالة في البلد.

ضمان حق الأفراد في ممارسة حريتهم في التعبير والقيام بأنشطتهم دون عوائق.

ولا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا تثير قلقاً أيضاً. وندعو السلطات الليبية إلى اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة محنة المهاجرين واللاجئين وتفكيك الشبكات الإجرامية وشبكات الاتجار بالبشر. وبالمثل، يتحتم ضمان تقديم مرتكبي انتهاكات القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة.

ونحن نرفض العنف ضد المرأة. ونأسف أسفا عميقاً لإلغاء الاتفاق بين الأمم المتحدة ووزارة شؤون المرأة في ليبيا والذي سعى إلى ضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وندعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في الساحة السياسية، حيث ثبت أن مشاركتها في جميع عمليات السلام أمر لا غنى عنه.

ولا يمكن إهمال العدالة إذا كان السلام الحقيقي هو ما نسعى إليه. وتشجعنا الإجراءات التي يجري اتخاذها من أجل وضع قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ونأمل أن يتسنى تنفيذه بأسرع ما يمكن. وندعو الحكومة الليبية إلى الوفاء بالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). إن تعاون الحكومة الليبية شرط أساسي لنجاح الملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة على أراضيها منذ شباط/فبراير ٢٠١١.

ويؤكد وفد بلدي البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر الذي يكرر دعوة المجتمع الدولي إلى دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام، السيد باتيلي، في مشاوراته مع مختلف أصحاب المصلحة الليبيين والشركاء الدوليين.

وفي الختام، نعرب عن احترامنا لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ونحث الأطراف الليبية على العمل بشكل بناء مع الممثل الخاص باتيلي لإيجاد حل لكسر حالة الجمود السياسي.

الشعب الليبي من اختيار قاداته في انتخابات وطنية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الليبيون في المسار الدستوري الذي استضافته مصر، والذي حل فيه القادة الليبيون العديد من المسائل اللازمة لإجراء الانتخابات. ونشكر حكومة مصر على جهودها وإسهاماتها المهمة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وقد حان الوقت الآن للبناء على تلك الإنجازات والمضي قدما في الجهود التي تيسرها الأمم المتحدة لتأمين توافق سياسي واسع النطاق والتمكين من إجراء انتخابات ناجحة في ليبيا. وسيكون الدعم الموحد الكامل من المجلس وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين أمرا بالغ الأهمية في الوقت الذي يعمل فيه الممثل الخاص باتيلي من أجل تنفيذ آلية تمكينية للانتخابات. ولا يزال بناء الإرادة السياسية في أوساط جميع قادة ليبيا لاتخاذ القرارات الصعبة والمضي قدما في الانتخابات يمثل تحديا. وقد حان الوقت لاستعادة الزخم.

وتؤيد الولايات المتحدة الإجراء الذي اتخذته الممثل الخاص باتيلي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمعالجة العملية الانتخابية مباشرة من خلال إنشاء آلية للتمكين من إجراء الانتخابات تيسرها الأمم المتحدة والتي ستضمن حل المسائل التي تقف عقبة أمام الانتخابات في ليبيا. وقد قدم الممثل الخاص للأمين العام عرضا موجزا لعملية شاملة للجميع تكفل استمرار المفاوضات بين المؤسسات الرئيسية والقادة الرئيسيين. ومع ذلك، لا مجال للمخربين الذين يسعون إلى إحباط إرادة الشعب الليبي. وستواصل الولايات المتحدة دعم العمل المهني والمحايد الذي تقوم به المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ونرحب بالمساعدة التقنية التي تقدمها البعثة إلى المفوضية وندعو جميع الليبيين إلى دعمها والامتثال لتوجيهاتها.

يجب أن يقترن التقدم على المسار السياسي بتقدم على المسارين الاقتصادي والأمني. ونعتقد أن التعاون والحلول التوفيقية على أحد المسارات سيعززان التقدم على المسارات الأخرى من خلال بناء الثقة والشفافية. وسيوفر إنشاء آلية لإدارة الإيرادات وإحراز تقدم في إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي الشفافية والمساءلة حتى يتمكن الشعب الليبي من رؤية الكيفية التي تُنفق بها ثروة ليبيا.

ثالثا، يجب أن ندعم عملية المصالحة الوطنية الليبية. فهي الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله تضميد جراح البلد وبناء توافق في الآراء بشأن إعادة الإعمار والتنمية. وعُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن ليبيا خلال قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة حيث تم اتخاذ قرار بدعم ليبيا في عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. وتقدر الصين تقديرا عاليا جهود لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، بقيادة الرئيس ساسو - نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو. ونتطلع إلى عقد مؤتمر ناجح يضخ زخما جديدا في عملية الانتقال السياسي في ليبيا، فضلا عن أمنها، واستقرارها، وإعادة إعمارها، وتنميتها. وتؤيد الصين الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بدور أكبر ومشاطرة أفضل ممارساته في المصالحة الوطنية.

رابعا، ينبغي أن ندعم بشكل كامل الجهود الرامية إلى إسكات البنادق في ليبيا. ونرحب بعقد اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عدة اجتماعات، تحت رعاية السيد باتيلي، بغية تعزيز الجهود الجارية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتوحيد الأجهزة الأمنية. وينبغي لجميع الأطراف في البلدان أن تواصل التعاون مع اللجنة من أجل حل الخلافات وتجنب الإجراءات التي قد تؤدي إلى تصعيد الحالة. ويشكل المقاتلون والمرتبقة الأجانب تحديات كبيرة لأمن ليبيا. وترحب الصين بإنشاء آليات التنسيق ذات الصلة بين ليبيا والبلدان المجاورة وتؤيد الانسحاب السريع، بطريقة متوازنة ومنظمة، لتجنب زيادة المخاطر الأمنية الإقليمية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا. ونرحب بقيادته القوية وتؤيد تأييدا تاما الآلية المقترحة للتمكين من إجراء الانتخابات، على النحو المبين في ملاحظاته. والولايات المتحدة ملتزمة تماما بمساعدته على النجاح.

إن الوضع الراهن في ليبيا غير مستقر، مع تزايد مخاطر التقسيم وحالات تعطيل إمدادات الطاقة واستمرار النزاع السياسي والعنف. والطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم في ليبيا هو تمكين

الاقتصادية والمصلحة العامة. ويتوقع السكان إعادة توزيع عادلة وشفافة لعائدات النفط لصالح جميع المناطق الليبية.

وتستحق ليبيا ما هو أفضل من أن تكون مسرحاً لجرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان متكررة وبلا عقاب، وأول ضحاياها هم المهاجرون واللاجئون، الذين يُتركون فريسة للمتجرين بالبشر والمليشيات. وتبقى أولويات فرنسا من دون تغيير في هذا الصدد. لا بد من استعادة الشرعية السياسية في ليبيا. ويتطلب ذلك إعادة إطلاق العملية الانتخابية.

وينتظر ملايين الليبيين المشاركة في انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة موثوقة وشفافة وشاملة للجميع. وهناك حاجة إلى تشكيل حكومة ليبية موحدة لتنظيم تلك الانتخابات في جميع أنحاء البلد من أجل السيطرة على حدودها ووسط السلطة في كل مكان ومن أجل الجميع. ومن الضروري أيضاً التوصل إلى اتفاق على أساس قانوني وخريطة طريق سياسية جديدة. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المهم كفالة تكافؤ الفرص للمرشحين. ولا ينبغي استخدام الفساد والتهريب كأداتين للحملات الانتخابية. ولذلك، تؤيد فرنسا تأييداً تاماً جهود الممثل الخاص ومقترحاته الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ولا سيما إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى لليبيا بغية تيسير تنظيم الانتخابات.

لقد كان اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ إنجازاً قيماً لليبيا وللاستقرار الإقليمي. وستواصل فرنسا الدفاع عن تنفيذه الكامل، بالتنسيق مع الأمم المتحدة. ويجب تقديم الدعم الكامل للعمل الدؤوب الذي تقوم به اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في هذا الصدد، ولا سيما في إنشاء جيش ليبي موحد وعملية تفكيك الميليشيات وإعادة إدماجها. ولذلك، قررت فرنسا تخصيص ١٠٠٠٠٠٠ دولار لتمويل جهود الممثل الخاص من أجل دعم عمل اللجنة.

وستواصل فرنسا أيضاً المطالبة بالامتثال لحظر الأسلحة وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من الأراضي الليبية، بالتعاون مع جيران ليبيا. وتذكر فرنسا أيضاً بالتزامها بالحفاظ على توافق الآراء في ليبيا بشأن مكافحة الإرهاب والتهريب الإسلامي المتطرف.

إن الالتزام بالتعاون الأمني بين الشرق والغرب، ربما من خلال وحدة مشتركة، سيكون إشارة طيبة على التقدم والتأكيد على أن الشعب الليبي يمكنه إدارة أمنه. ويطالب الليبيون برحيل المقاتلين والمرتبقة الأجانب. ويجب أن تتسحب تلك القوات من ليبيا فوراً. ويمثل مرتبقة مجموعة فاغر مشكلة كبيرة ويجب عليهم الانسحاب.

وبينما نهدف إلى إحراز تقدم على تلك الجبهات في الوقت نفسه، تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء محنة المهاجرين في ليبيا. ونشعر بالحرز إزاء استمرار الخسائر في الأرواح في البحر الأبيض المتوسط ونشعر بالفزع إزاء المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وندعو إلى احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين. ونؤيد العمل المستمر للجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا وندعو القادة الليبيين إلى التعاون الكامل معها ومع المنظمات الإنسانية.

لقد حان الوقت منذ زمن طويل لإجراء الانتخابات ووضع حد لسياسة القوة والكسب غير المشروع والإكراه. ويستحق الليبيون اختيار قادتهم في حكومة تقود إلى السلام والاستقرار والازدهار. والولايات المتحدة على استعداد لدعم قيادة الأمم المتحدة ممثلة في الممثل الخاص باتيلي من أجل مساعدة ليبيا على تحقيق تلك الأهداف.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص على إحاطته وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا هنا. إن ليبيا وشعبها يستحقان أفضل من المأزق الذي ورطتهما فيه الطبقة السياسية. إنهما يستحقان ما هو أفضل من بلد ترسخ فيه القوات الأجنبية والمرتبقة والمليشيات وجودهم ويشددون قبضتهم في تحد لسيادة ليبيا وسلامتها واستقرارها ووحدتها. وبعد مرور ١٢ عاماً على ثورة فبراير ٢٠١١، تستحق ليبيا وشعبها ما هو أفضل من مجتمع يتعرض فيه الحيز الديمقراطي والحريات الأساسية للتهديد.

كما أن الليبيين يستحقون ما هو أفضل من بلد يكون فيه الوصول إلى السلطة والمال العام غاية في حد ذاته وليس وسيلة لخدمة التنمية

الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن جانبنا، نؤكد مرة أخرى استعدادنا لتقديم كل مساعدة ممكنة في ذلك الصدد.

ونرى أن إحراز مزيد من التقدم نحو السلام يتطلب من جميع الجهات الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة أن تنسق جهودها. فحالة الجمود السياسي مستمرة إلى حد كبير نتيجة للشقاق بينها. ولن تساعد محاولات الأطراف الليبية للتلاعب والتأثير من جانب واحد على الحالة على الأرض في التوصل إلى حل سياسي ولن تسفر سوى عن تعميق هوة الانقسام في البلد. ومن المستبعد جدا أن تؤدي محاولات إنشاء آليات منفصلة لإدارة حل المسألة الليبية، من دون ملكية ليبية كما جرت العادة، إلى دفع الأمور قدما. وما فتى الليبيون أنفسهم يقولون ذلك منذ فترة طويلة. ولا تساورنا أي أوهام بشأن القيمة المضافة لتلك الصيغ.

والواقع أن التسوية السياسية في حد ذاتها ليست سوى البداية. ففي انتظار الليبيين المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء البلد وتنشيط اقتصاده، الذي دمره التدخل غير القانوني لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١. ويضطلع تصدير الهيدروكربونات، التي تكتسي عائداتها أهمية حيوية لليبيين، بدور رئيسي في ذلك الصدد. وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى الإشارة إلى ازدواجية بعض البلدان الغربية، التي تستغل تلك الورقة لخدمة مصالحها الجغرافية السياسية والتجارية. ونشاط واشنطن الدؤوب على المسار الليبي واضح تماما، وهو أمر تشهد عليه العديد من التصريحات العلنية لكبار مسؤوليها وزياراتهم إلى البلد. وتكمن المشكلة الوحيدة في أن هدفهم الحقيقي هو بوضوح الحفاظ على الوضع الراهن لتظل ليبيا مُصدرا مستقرا للنفط إلى الأسواق الدولية. ونأمل أن يكون الشعب الليبي حكيما بما فيه الكفاية حتى لا يقع في نفس الفخ الذي علق في العديد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل مقبول للأزمة في البلد. ونرى أن العمل النشط الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عنصر أساسي في ذلك الإطار

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته. وقد استمعنا باهتمام إلى مقترحاته الجديدة وسنحللها بعناية فائقة.

إننا نولي اهتماما وثيقا جدا للتطورات في الجماهيرية السابقة. ومما لا شك فيه أن تلك التطورات تؤثر على الاستقرار والحالة الأمنية في المنطقة وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية. وللأسف، على الرغم من المحاولات العديدة، لم يتسن بعد تحقيق الوتيرة المرجوة من المبادرات لاستعادة كيان الدولة الليبية بالكامل. فبعد الفشل في إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وانتهاء خريطة الطريق لملقى الحوار السياسي الليبي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، لا تزال العملية السياسية في البلد راكدة. ومما يزيد من تعقيد العلاقات الصعبة أصلا بين غرب ليبيا وشرقها وجود حكومتين متوازيتين وازدواجية العديد من مؤسسات الدولة وآلياتها.

ويمكن أن يكون الحل لهذه الحالة هو تنظيم انتخابات وطنية. ونشدد على دعمنا الأساسي لجهود السيد باتيلي لتنظيم عملية انتخابية شفافة وشاملة للجميع. ومع ذلك، فإننا نحذر من تنظيمها على عجل. فمن غير المرجح أن نجد في انتخابات وطنية تفتقر إلى الإعداد الجيد حلا سحريا لجميع مشاكل ليبيا المتبقية. وعلاوة على ذلك، سيكون من غير المجدي تجاهل الإنجازات التي حققها بالفعل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، والتي بُدّل في سبيلها الكثير من الجهود. ونشكر زملاءنا المصريين بصفة خاصة على جهودهم. ونرى أيضا أن أحد العناصر الأساسية لضمان نجاح الانتخابات يكمن في مشاركة جميع القوى السياسية الرئيسية في ليبيا، بما في ذلك ممثلو الحكومة السابقة.

وقد سررنا بما بذله الاتحاد الأفريقي والرئيس نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، من جهود لتعزيز عملية المصالحة بين الأطراف الليبية. ونرى أن مبادرة تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية جاءت في وقتها المناسب تماما. وعلاوة على ذلك، فإنها تتماشى تماما مع مبدأ

الحالي. ويكتسي إحرار تقدم نحو الاتفاق على أساس قانوني ودستوري تستند إليه تلك الانتخابات أهمية قصوى. وتدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع الممثل الخاص بشكل بناء وبحسن نية من أجل التغلب على انقساماتها السياسية والمؤسسية وتحقيق الاستقرار الذي تمس حاجة البلد إليه. ولدى القيام بذلك، يجب أيضا حماية حقوق الإنسان. وتشدد مالطة أيضا على أهمية إرساء عملية سياسية شاملة للجميع تسمح بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني والشباب.

ومن تداعيات استمرار حالة عدم اليقين السياسي أن الحالة الأمنية لا تزال هشة. وبينما لا يزال وقف إطلاق النار صامدا - والعمل المستمر للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ يضطلع بدور حاسم في ذلك الصدد - فإن الاشتباكات العنيفة مستمرة. وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة الليبية مسؤولية الامتناع عن الأعمال التصعيدية وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

ونشعر بقلق أيضا إزاء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة في ليبيا. وهو ما برح يشكل تهديدا خطيرا لسلامة الليبيين وأمنهم ويقوض الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلد. وينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل في أي عملية سياسية. وفي ذلك الصدد، نرحب بموافقة اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، بالاشتراك مع لجان الاتصال من ليبيا والسودان والنيجر، على إنشاء آلية متكاملة للتنسيق المشترك وتبادل البيانات لتسهيل الانسحاب الكامل للمرتبقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا. فتلك خطوة أخرى مهمة نحو تحقيق الاستقرار وتهيئة مناخ ملائم للعملية السياسية. ومما يؤسف له أن ذلك الاستقرار قد تعرض لمزيد من التقويض جراء انتشار الأسلحة الواقعة تحت تصرف مختلف الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول. ونؤكد ضرورة التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نشدد أيضا على الدور الذي تضطلع به عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي.

الدولي. ونرحب باستئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ من خلال وساطة السيد باتيلي ومساعدة السلطات المصرية. فالواقع أن الاضطرابات في ليبيا لم تنته بعد. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع قتال متقطع بين الجماعات المسلحة في بعض مناطق ليبيا. وإزاء هذه الخلفية، يكتسي عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ أهمية حاسمة في تحسين التنسيق بين الأطراف على المسار العسكري وتشكيل هيكل أمني موحد. وأي خطأ في ذلك الموضوع الحساس للغاية يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الاشتباكات المسلحة وتكرار السيناريوهات المؤسفة التي شهدتها عام ٢٠١٩. ويشكل القضاء على أي وجود عسكري أجنبي في ليبيا مسألة أخرى مهمة. وموقفنا معروف جيدا: إننا نؤيد انسحابا متزامنا ومتوازنا وتدرجيا لكافة الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية، بدون استثناء.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة في ليبيا تستدعي أن يوليها المجتمع الدولي تركيزه ودعمه، ويظل من المهم بنفس القدر أن يتحدث المجتمع الدولي ويتصرف بصوت واحد. ولا تزال ليبيا عالقة في مأزق سياسي، ونشعر بالقلق كون الحالة في ليبيا لا يزال يتخللها استقطاب سياسي. بيد أننا نشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لإشراك الجميع ومشاوراته مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة لمعالجة حالة الجمود. ونحيط علما بالرسالة التي توجهها الممثل الخاص مؤخرا ومفادها أن هناك تقاربا متزايدا في الرأي بين الأطراف الفاعلة الليبية فيما يتعلق بإجراء الانتخابات هذا العام. ونؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به، بما في ذلك التزامه بإنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى ودعواته إلى عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد أن الشعب الليبي له الحق في اختيار قيادته من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع يمكن إجراؤها خلال العام

مستغلين بذلك حلم الليبيين في التغيير حتى وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم، ولا زلنا وللأسف حتى اللحظة نتحدث عن القرارات والمبادرات والمقترحات وسبل الخروج من الأزمة.

مقدمتي هذه كانت ضرورية فقط للتذكير وحتى لا ينصب اللوم فقط على الليبيين، وإنما لتحمّل جميعا المسؤولية.

ورغم ذلك نحاول اليوم النظر بشيء من الإيجابية والتفاؤل للمحاولات الجارية لإيجاد وفاق محلي ودولي. فقد شاهدنا تقارب في وجهات النظر بين عديد من الأطراف التي كانت بالأمس القريب متناقضة. كما تابعا خروج عدة مبادرات ومقترحات تنتهي جميعاً إلى نفس الهدف، وهو استكمال المسار الديمقراطي وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. لذلك نطالبكم اليوم بدعم الإرادة الوطنية والاستجابة لدعوة ملايين الليبيين الذين سئمو الوضع الحالي ويتطلعون إلى إنهاء الصراع والانقسام والفوضى، ويسعون للوصول إلى حالة من الأمان والاستقرار. وأؤكد لكم أن الشعب الليبي رغم فقدانه الثقة في المجتمع الدولي عبر السنوات، لكنه يتابع عن كثب هذه الجلسة ويتربص ما قد يخرج عنها من قرارات.

إننا نؤكد مجدداً أهمية توجيه كل الجهود والمبادرات نحو إتمام التوافق الوطني حول قاعدة دستورية عادلة ونزيهة، وقوانين انتخابية غير إقصائية وبضوابط تعطي فرصة المشاركة للجميع، ويحدد فيها جدول زمني واضح، وتهيئ الظروف لانتخابات رئاسية وبرلمانية، وليكن الشعب الليبي هو الفيصل، حتى ننهي كافة المراحل الانتقالية ولا نكرر مجدداً أخطاء الماضي.

لذا وجب علينا أن نذكر السيد الأمين العام والسيد باتيلي وفريقه وهذا المجلس عند تقديمهم حلول للوساطة أن يتدارسوا جيداً التجارب السابقة التي قادتها الأمم المتحدة في بلادي منذ سنوات وأن يستفيدوا منها، لأن الوضع لم يعد يتحمل خرائط طرق ومسارات ومراحل انتقالية جديدة، لدينا اتفاق الصخيرات واتفاق جنيف، فأعتقد أن الوقت قد حان لتغيير هذا المشهد. ولذلك، فإن أية آلية جديدة يجب أن تتركز فقط على النقاط الخلافية وتحديد جدول زمني لاستكمال المسار الدستوري

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لا تزال شرائح كبيرة من السكان الليبيين تواجه ظروفًا معيشية تزداد صعوبة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الأخير للفريق العامل الاقتصادي التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا وبجهوده لإحراز تقدم نحو إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي وإصلاحه. فوجود مصرف مركزي موحد سيتيح توحيد السياسة النقدية وتحقيق الاتساق في التمويل الحكومي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. فالسياسات المالية العامة ذات الشفافية والخاضعة للمساءلة، إلى جانب الإدارة العادلة للموارد الوطنية، تدابير بإمكانها أن تحسن الحالة الاقتصادية لجميع سكان ليبيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم مالطة لجميع الجهود التي تسعى إلى تأمين حاضر ومستقبل يتسمان بالسلام والاستقرار والازدهار لجميع الليبيين. ويمكننا جميعاً أن نقوم بواجبنا في مساعدة ليبيا في مسيرتها صوب تحقيق كامل إمكاناتها لصالح شعبها ورفاهه ولصالح الاستقرار في المنطقة ككل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيدة الرئيس، في البداية أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وكذلك على انضمامكم للمجلس. كما أرحب بالدول التي انضمت حديثاً، وهي موزامبيق وسويسرا وإكوادور واليابان، ونتمنى لكم التوفيق. كما أشكر السيد باتيلي على إحاطته المهمة، التي تابعتها بعناية. كما نرحب بجهوده منذ توليه لمهامه، ولقاءاته المتعددة داخل ليبيا وخارجها، ولقاءاته مع القوى السياسية والأطراف الفاعلة من أجل الدفع بالعملية السياسية وإنهاء الجمود الحالي.

يصادف هذه الأيام مرور اثني عشر عاماً منذ أن أصدر مجلسكم قراره ١٩٧٣ (٢٠١١) بوضع ليبيا تحت الفصل السابع، ورغم أن الشعار حينها كان لحماية المدنيين، ها نحن اليوم لا زلنا نعاني تبعات التدخلات السلبية من بعض الدول وانحرافها عن هذا الشعار،

أما بخصوص ملف العقوبات، نود التذكير مجدداً بطلباتنا المتكررة لهذا المجلس والتي حظيت بتأييد عدد من أعضائه في أكثر من مناسبة، بضرورة مراجعة وتعديل نظام الجزاءات الذي مر عليه أكثر من اثني عشر عاماً، وذلك من أجل السماح لليبيا بإدارة أصولها المجمدة، وليس رفع التجميد عنها، الآن على الأقل، وذلك منعاً لتأكلها وخسارتها. وهذه الخسائر تم إثباتها من خلال تقارير لمؤسسات دولية محايدة.

كما نطالب بموقف حازم وصارم من هذا المجلس ضد أي محاولة للمساس بالأصول والأموال الليبية المجمدة الخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار، مهما كانت الحجج والمبررات. لأن محاولات وضع اليد على ثروات الليبيين لا زالت مستمرة، ولكننا لن نسمح بذلك. وفي نفس السياق نطالب كذلك بالاستجابة لطلبنا برفع أسماء مواطنين مُدرجين حالياً على قائمة العقوبات، سواء لدواعي إنسانية أو لانتقاء سبب وضعهم على القائمة بالأساس بعد مرور كل هذه السنوات. وهو طلب قد يثبت دعم المجتمع الدولي لجهود المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة بين الليبيين.

إن ليبيا ليست بمعزل عن الأحداث التي تجري حول العالم، فلنعمل معاً من أجل استقرار ليبيا. كما نتقهم مشاغل جيراننا ومحيطنا الإقليمي. ونؤكد على أن ليبيا ورغم كل الظروف ماضية في طريق استعادة دورها الفاعل على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تعزيز التعاون والتضامن المشترك، على أساس الندية واحترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها. لذا نتطلع من جديد لدور إيجابي وأكثر فاعلية من هذا المجلس للعمل وتصحيح أخطاء الماضي، وعدم التستر على المعرقلين، أفراداً كانوا أو كيانات أو حتى دول، والذين لا زال منهم من يسعى لإجهاض العملية السياسية وإدخال ليبيا في فوضى من جديد، لخوفهم من ضياع نفوذهم أو أن ينتزع الشعب سلطتهم من خلال المسار الديمقراطي الحر المباشر.

ختاماً، ندعوكم للمساهمة الفاعلة لدعم كل الجهود لإنجاز مشروع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وهما مساران متلازمان

والانتخابي المتعثر حالياً، لإنجاز الانتخابات الرئاسية والبرلمانية نهاية هذا العام. وببساطة، لا تقهوا في نفس الأخطاء ثم تتوقعون نتائج مختلفة. فلن يتم معالجة الداء بنفس الدواء الذي أثبت فشله مراراً.

إننا نعيد التأكيد على أهمية ملكية الليبيين وقيادتهم لأي عملية سياسية، عملية من شأنها أن تقود البلد إلى الاستقرار وفرض سيادة الدولة، بعيداً عن أية إملاءات أو تدخلات خارجية. لذا ندعوكم لدعم الجهود الوطنية الصادقة والتي تسعى هذه الفترة لعلاج التحديات لإنتاج حل وطني ليبي شامل، وإنهاء كافة المراحل الانتقالية الهشة.

وفي هذا الإطار نؤكد مجدداً أن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية يؤكدان على تسخير كل الإمكانيات، من خلال مؤسسات الدولة واللجان المختلفة، وبالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة والمفوضية العليا للانتخابات، لدعم العملية الانتخابية وإنجاز هذا الاستحقاق الوطني.

وهنا نكرر طلبنا للأمم المتحدة المساهمة والمساعدة بجدية وبفاعلية أكثر ومن الآن لدعم العملية الانتخابية، وإرسال فرقها الخاصة بتقييم الاحتياجات والتنسيق مع الحكومة والمفوضية العليا للانتخابات، من أجل الترتيب للاستحقاقات القادمة بوقت كاف، لتكون هذه رسالة واضحة للجميع عن جدية المجتمع الدولي في إنجاز انتخابات حرة وشفافة ونزيهة يتطلع إليها الجميع دون التشكيك فيها أو في نتائجها.

وبالحديث عن الملكية والقيادة الليبية والسيادة الوطنية، يقودنا هذا إلى المسار العسكري، حيث نشيد مجدداً بالجهود المتواصلة للجنة العسكرية المشتركة والتي نأت بنفسها عن الجدل السياسي. لذا ندعوكم لدعم جهودها التي تهدف للبدء في توحيد المؤسسة العسكرية بشكل مهني وفاعل، وإيجاد الآليات الممكنة لإنهاء كافة أنواع التواجد الأجنبي على الأراضي الليبية مهما كانت المسميات. وهذا هو المطلب السيادي الذي يدعو له كل الليبيين، والذي بدونه ستظل الإرادة الوطنية مسلوقة ورهينة للآخرين. وهنا نذكر بأهمية دعم الجهود لرسم استراتيجية شاملة وبخطة زمنية محددة لانخراط واندماج جميع القوى الفاعلة على الأرض في كافة أنحاء البلد، من أجل بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية بشكل مهني، مؤسسات غير مُسيّسة تتمتع بعقيدة وطنية مؤمنة بمدنية الدولة وسيادة القانون.

وجبر الضرر، والكشف عن مصير المفقودين، وعودة جميع المهجرين والنازحين، والعمل معاً يد بيد من أجل العبور بالبلد إلى بر الأمان، والانتقال من الفوضى والصراع إلى الاستقرار والسلام. لقد حان الوقت لبدء مرحلة التنمية والإعمار وإنهاء كل مظاهر الهدم والدمار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠

وأساسيان فُقدنا للأسف خلال السنوات الماضية، مع أنهما القاعدة الرئيسية لإنجاح أي حل سياسي يؤدي لاستقرار البلد. وهنا نشكر الاتحاد الأفريقي لدعمه للمجلس الرئاسي في هذا الملف. فلقد بدأنا نشاهد خطوات مشجعة هذه الفترة، حيث تابعنا انطلاق أعمال ملتقى اللجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية في العاصمة طرابلس، والتي ضمت كافة التوجهات والانتماءات السياسية. ورغم التحديات المصاحبة لهذا المسار، فقد حان الوقت لبناء جسور الثقة والكف عن اجترار جروح الماضي والنظر إلى الأمام لإنهاء الجدل حول السلبيات، مع ضرورة إرساء مبدأ العدالة الانتقالية والمصارحة والاعتذار والتسامح